يترأس جلسة «برلمان الطالب السادس» اليوم.. واستقبل رئيس مجلس النواب الماليزي

الغانم بحث زيادة التعاون مع نظيره التونسي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر والوفد المرافق له على المنصة

الرئيس الغانم خلال جلسة المباحثات مع رئيس البرلمان التونسي

الرئيس الغانم مستقبلا رئيس مجلس النواب الماليزي محمد عارف يوسف والوفد المرافق له

عقد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه امس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس نواب الشعب في جمهورية تونس محمد الناصر والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.
وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت وتونس وسبل تطويرها بما يحقق المصلحة والمنفعة المتبادلة بين البلدين والشعبين الشقيقين.
كما تناولت المباحثات اهمية زيادة التعاون بين البرلمانين من خلال تبادل الزيارات وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية المختلفة، اضافة الى آخر تطورات الاوضاع في المنطقة.
حضر المباحثات امين سر مجلس الامة النائب د.عودة الرويعي ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب د.محمد الحويلة والنائبان خالد الشطي وسعود الشويعر وسفيرنا لدى تونس علي الظفيري وامين عام مجلس الامة علام الكندري وسفير تونس لدى الكويت احمد بن صغير. وعقب المباحثات اقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في القاعة متعددة الاغراض بمبنى صباح الاحمد للاعضاء حضرها عدد من النواب.
يذكر ان رئيس مجلس نواب الشعب التونسي وصل والوفد المرافق له الى البلاد يوم اول من امس في زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام. من جهة ثانية، وصل رئيس مجلس النواب الماليزي محمد عارف يوسف والوفد المرافق له إلى البلاد أمس في زيارة رسمية تستغرق خمسة أيام. وكان في استقبال يوسف على أرض المطار رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب علي الدقباسي وسفير الكويت لدى ماليزيا سعد العسعوسي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري وسفير ماليزيا لدى الكويت داتو محمد علي سلامات.
من جانب آخر، يترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة برلمان الطالب السادس (الفصل التشريعي السادس) اليوم في قاعة عبدالله السالم بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي وعدد من مسؤولي الوزارة وقيادات الهيئات الشبابية والطلبة أعضاء البرلمان الطلابي من التعليم العام والخاص ومن فئة ذوي الإعاقة. ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة في بداية الجلسة ويعقبها كلمة لوزير التربية وزير التعليم العالي وستناقش خلال الجلسة 4 طلبات للمناقشة يتعلق أولها بموضوع المناهج والاختبارات ونظام الكفايات وتوزيع الدرجات.
ويناقش الطلب الثاني موضوع الجامعة (اختبار الأيلتس) والبعثات الخارجية وتجارب الدول في التعليم بما يتناسب مع الكويت، فيما يتطرق الطلب الثالث بموضوع المبنى المدرسي والأنشطة ورعاية الموهوبين.
ويتعلق البند الرابع بطلب مناقشة موضوع لائحة النظام المدرسي فيما يخص الغياب والغش.
يذكر أن مجلس الأمة عقد 5 جلسات لبرلمان الطالب بهدف إشراك الطلبة في اتخاذ القرار وتجسيد قيم الحوار وتبادل الآراء والرقي بلغة الخطاب، وعقدت الجلسة الأولى في أبريل 2014.

عبدالصمد: جهاز المقيمين بصورة غير قانونية سبب تعقّد مشكلة «البدون»

عدنان عبدالصمد
لمشاهدة الفيديو

أكد النائب عدنان عبد الصمد أن قضية غير محددي الجنسية اذا تركت فهي قنبلة موقوتة ستنفجر في يوم من الأيام.
وأضاف في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن جهاز المقيمين بصورة غير قانونية هو سبب تعقد المشكلة «وأتحدى من يقول انه سهل أو نظم القضية او وضع ثوابت لها».
وأشار إلى أن الجهاز بمجرد تفعيله عقد المشكلة وظلم كثيرا من الناس، كما أن الجهاز من اسمه يشمل حتى الأجانب مخالفي الإقامة وبالتالي هناك خطأ في التسمية.
ولفت عبدالصمد إلى أن هناك مشكلة حقيقية امنية اجتماعية وسياسية يجب مواجهتها بتدخل من رئيس الوزراء.
وبين ان القضية تخص 4 أجيال موجودة من 50 سنة بالكويت.
وقال إن هناك ناسا يعملون من 4 عقود في أجهزة حساسة في الداخلية والدفاع والحرس الوطني وغيرها فكيف تأتي وتقول إنهم مقيمون بصورة غير مشروعة؟! «هذا غير منطقي»
وأشار إلى أنه حتى في التوظيف للمدرسين والممرضين وغيرهم نبهنا وقلنا عندكم فئة متشابكة مع النسيج الاجتماعي الكويتي وإذا عيناهم افضل بكثير وأقل تكلفة وأكثر أمنا ويخفف نسبة الوافدين.
وشدد عبد الصمد على أن المشكلة ليست هي التجنيس لكن الكل يطالب بأبسط الحقوق الإنسانية والجهاز يدعي انه وفرها وهذا غير صحيح.
ولفت إلى أن قرار مجلس الوزراء بتأسيس الجهاز يقول إن مهمته استكمال الخدمات التي يحتاجها البدون وهذا معناه ان هذه الخدمات كانت موجودة ولم يستحدثها الجهاز.
وقال إن مبلغ 4 ملايين دينار لصندوق التعليم اقرتها لجنة الميزانيات وكنا نطالب بزيادتها الى 6 ملايين لتخدم 120 ألف شخص أبناؤهم يحتاجون التعليم.
أيضا تعيين المراسلين والممرضين تم اقرارها في اللجنة.
وأضاف أن الجهاز يقول انه يأخذ 24 مليون دينار من بيت الزكاة ولا نعلم علاقة الجهاز ببيت الزكاة ولماذا يأخذ منه مالا.
وأوضح ان عدد غير محددي الجنسية بلغ 110 آلاف يمثلون 10٪ من الشعب الكويتي آلاف لا يحصلون على حقوقهم.
وبين أن الجهاز قال إن سحب الأموال من البنوك لا يتم الا بالبطاقة والجهاز يعطيها للشخص عندما تكون له جنسية محددة.
وبين ان الجهاز لديه تناقض فهو يقول ان شخصا ما لديه جنسية بينما السفارات الأجنبية تنفي.
وقال عبدالصمد انه بالنسبة لقضية الأصل والأقارب الكل له اصل وهل هناك ناس ليس لهم اصل والكل له أقرباء في دول أخرى وهناك فرق بين الأصل والانتماء الى جنسية ومؤسس الكويت نفسه محمد بن عريعر له أقارب خارج الكويت.
وأكد عبد الصمد أن القضية تتعلق بالخدمات الانسانية للبدون، والقانون المقترح لا يزيد على الحقوق الأساسية لأن قضية البدون أصبحت نقطة سوداء في الثوب الكويتي.
وتطرق عبد الصمد إلى تشكيل إدارة الجهاز المركزي وقال إن الجهاز له مجلس إدارة برئاسة وزير الداخلية وله امانة وجهاز إداري لكن كل هذا اختزل في شخص نائب رئيس مجلس الإدارة
ونتساءل «اين رئيس مجلس الإدارة وما دوره وهو المكلف بإبلاغ مجلس الوزراء تقارير عن الجهاز؟».
وقال عبدالصمد «قرار تأسيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ينص على انه يتولى رئيس مجلس الإدارة تقديم تقارير إلى مجلس الوزارة، ولكن عندما قدمت سؤالا برلمانيا بهذا الخصوص تبين أنه لا يوجد أي تقرير قدم إلى مجلس الوزراء، وفي المقابل يقول رئيس الجهاز أنه يقدم تقارير شفوية بينما المفترض أن يقول تقارير دورية بما تم عمله».
وأكد عدم صحة ما ذكره رئيس الجهاز المركزي عن قدرة (البدون) على سحب المبالغ من البنوك لأنه في سبيل ذلك يجب أن تكون لديهم بطاقات صالحة، مبينا أن هذه البطاقات لا تصدر إلا وفقا لشروط رئيس الجهاز المركزي والضغط على هؤلاء للإقرار بالتبعية لجنسيات أخرى.
وأضاف «القضية الأخرى هي التعميم، والمفترض أن يحال من يكتشف بحقه التزوير إلى المحكمة وتطبق عليه الأحكام القضائية، لكن لا يجب أن يعمم الأمر بأن كل (البدون) مزورون ويخفون جنسياتهم».
ورأى أنه غير صحي حديث الجهاز المركزي عن أنه قلص عدد البدون من 220 ألفا إلى 110 آلاف شخص لأن عددهم كان قبل إنشاء الجهاز 110 آلاف شخص.
وأكد أن الجهاز المركزي في بداية إنشائه منح 5 سنوات لمعالجة القضية ولكنه لم يتمكن من ذلك وتم التمديد له وكذلك لم يتمكن من معالجة القضية بل على العكس من ذلك فإنه يعقد الأمور «ويزيد الطين بلة».
وتمنى من المعارضين لقانون الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة (البدون) أن ينظروا للصورة المشوهة التي تخرج عن القانون وأن يقرأوا القانون بشكل مستفيض حتى يروا أنه تقنين لأبسط حقوق الإنسان وما يمكن من خلاله تسيير حياته البسيطة وحتى لا يتم التعامل معه بشكل شخصي يضطر النواب لتخليص معاملاتهم.
وطالب المعترضين على القانون بأن يجلسوا مع (البدون) ويطلعوا على معاناتهم وآلامهم، مؤكدا أن الكثير من أبناء هذه الفئة يلجأون إلى اللجان والجهات الخيرية من أجل دراسة وعلاج أبنائهم.
ولفت إلى أن ممثل الجهاز المركزي يقول إنه تم توفير السكن لمجموعة من البدون بينما الواقع هو أنه قبل إنشاء الجهاز كانت وزارتا الداخلية والدفاع تقومان بتوفير السكن لمنتسبيهما، مؤكدا أن هناك بعض المنازل يسكنها أكثر من 40 شخصا.
وقال «في المقابل هل نسيت خدمات البدون وكم منهم راحوا شهداء من أجل الوطن سواء في 1967 أو في 1973 وأخيرا عند الغزو الغاشم عندما بذلوا مهجهم من أجل الكويت، مذكرا بأن من أنقذ حياة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد هو أحد البدون.
وشدد على أن (البدون) جزء من النسيج الاجتماعي الكويتي وعندما تتم طمأنتهم سيزيد انتماؤهم لهذه الأرض الطيبة، رافضا التعامل معهم بأسلوب الضغط واضطرارهم إلى الحصول على الجوازات المزورة.
وأكد أن مسؤولين في الأجهزة الحكومية وجهوا البدون إلى المكاتب التي تبيع الجوازات المزورة من اجل منحهم الإقامة في الكويت، وهؤلاء المسؤولون أنفسهم يعرفون أن الجوازات مزورة، مشيرا إلى أن من عدلوا أوضاعهم بجوازات مزورة أصبحوا معلقين فلاهم من الجنسيات التي اشتروا منها الجوازات المزورة ولا هم بدون.
وطالب بإجراء تحقيق لمعرفة المسؤولين الحكوميين الذين أرشدوا ووجهوا (البدون) إلى الجهات التي تبيع الجوازات المزورة.
وقال «يجب أن تحل هذه المشكلة الإنسانية، وإذا كان هناك من يتعنت ويمتنع عن حلها ويريد تعقيد القضية لأي منطلق من المنطلقات فيجب أن يواجه، واعتقد أن ظلم الناس وإنصافهم موضوع مهم جدا شرعيا ووطنيا وإنسانيا وإذا لم يحل الحد الأدنى من هذه المشاكل الإنسانية، فالمساءلة السياسية تكون مستحقة».

الفضل: رضوخ الحكومة لضغوط إقرار «الحقوق الاجتماعية للبدون» يعني الاستجواب

احمد الفضل
لمشاهدة الفيديو

قال النائب احمد الفضل: استوقفني موضوع خلال اليومين الماضيين وهو الحقوق المدنية للإخوة البدون، حيث استمعنا للكثير من الآراء القانونية تحدثت عن عدم دستورية بعض مواده، وهذا الأمر سبب لي ربكة لاسيما انني تقدمت بعدة اقتراحات لمعالجة أوضاع البدون المستوفين الشروط بتسهيل اوضاعهم ومنحهم الأولوية على الوافد في الوظائف وإحلالهم محل الوافدين في بعض قطاعات الدولة في الوظائف التي لا تحتاج الى تعليم عال جدا، وكنظرة سياسية واقتصادية، لأن هذا الرجل تكلفته فيك كونه منك وفيك في البلد وأمواله يصرفها في البلد وهذه دورة نقود ممتازة والإنفاق يكون داخل البلد وليس خارج البلد، وحالة انسانية لتسوية أوضاعهم والأمور الحيوية في حياتهم.
وزاد الفضل: لم يمر علي التهديد وتحديد المسمى للبدون بغير محددي الجنسية بدلا من المقيمين بصورة غير شرعية، ولم يمر علي ضمان التعليم العالي، فاضطررت للانتظار لليوم (امس) للذهاب الى اللجنة التشريعية لمعرفة ان هذه القوانين صوت عليها ام لا، فاتضح ان هذا القانون نوقش في اللجنة التشريعية في يناير 2018، ويومها كنا نناقش رفع الحصانة عن النواب وكانت برئاسة النائب الحميدي السبيعي وبحضوري واعضاء اللجنة حينها محمد الدلال ومحمد هايف وطلال الجلال وعسكر العنزي وخالد الشطي، وفي تمام الساعة 11,50 خرجت قبل الانتقال للبند الآخر في اجتماع اللجنة وهو الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية وصورت محضر الاجتماع، وهذا ليس له علاقة بجملة المقترحات التي وافقنا عليها في دور الانعقاد الحالي الخاصة بالبدون، وبالتالي لا استطيع ان ابدي رأيي وانا صوت عليه بالموافقة في السابق، ولكن اتضح انني لم اكن موجودا في وقت المناقشة. وزاد: ما تقدمنا به لا يضيع الموضوع ولا يخلط الحابل بالنابل ولا يدخل المستحق مع غير المستحق ولا يمنح الشخص نفسه ان يقرر انه بدون وعلى مؤسسات الدولة على الرغم من ان لديها ادلة عليه ترمي بعرض الحائط وتأخذ كلامه وكأنه قرآن منزل، هذا يضيع حقوق الناس المستحقين والمنظرين والملتزمين بالقانون، فيأتي اي واحد ويدخل عليهم لأنه وبالتالي انا غصب علي كدولة وعلى الرغم مما لدي عليه من ادلة اعترف انه لمجرد ادعائه بأنه بدون وهذا أمر مرفوض ومن شأنه ضياع الدولة وجعلها مطمعا ومن موضوع الفروع تكمل الأصول، واستغرب كيف خرج هذا التقرير من غير اي إشارة لعدم الدستورية وسأثير هذا الأمر غدا (اليوم) في اجتماع اللجنة التشريعية. واضاف الفضل: اذا اعترفت ان فلان بحسب ما هو يريد انه بدون وانا كدولة قلت مجبرة انت بدون، فأي قريب له في اي دولة اخرى سأعترف به وامنحه نفس الحقوق وفي ذلك تضييع الدولة، ومن كتبه قد يكون حسن النية ولا يوجد لدي دليل على سوء النية ولكن هذا كارثي وفيه ضياع للجهود الحقيقية الرامية لرفع المعاناة لهذه الفئة.
وزاد: انت قاعد تضيعها وتلخبطها وكأنك لا تريد الحل لهذه الفئة انما تريد تدور وتعاني في مكانها، اعتقد وضع هذا القانون كشرط للتعاون مع الحكومة فتح الباب على مصراعيه لإنهاك مكونات المجتمع وخلطها فوق ما هو مخلوط من كمية البشر المزورين بهذا البلد، وتعال الآن افتح لأي واحد يدعي انه بدون، ولا معبر العمل الذي قام به خلال السنوات الماضية من تصنيفهم وعمل أرشفة لهم أبدا، خو بعترف انه بدون وخلص هذا تضيع وخلفه أصابع غير معقولة، تريد الحق للناس ومساعدتهم لا تعمل ذلك، لدينا قوانين اقرت واضحة وصريحة ولا يوجد بها اختلاف وتضمن العيش الكريم.
وقال الفضل: اذا هذا القانون وضع كشرط للتعامل مع الحكومة «عنه ماكو حكومة وعنه ماكو مجلس» ان كان هذه الحكومة تقبل من هذا المجلس لوي الذراع بهذه الطريقة المشينة «يا بتصير هذه يا بستجوب استجوب منيه لباجر»، هذا ما يطوف فيه تمزيق للبلد.
واضاف الفضل: لا احد يفهمني غلط انا لا اتهم البدون بل اتهم القانون من وضع هذا القانون فتحها للحالين ولغيرهم وجعلها مفتوحة لكل من عنده قيد امني صحيح، لا أتكلم عن الناس المظلومة بل اقف معهم ومن أتاني لا أرده وذهبت لإنهاء قضاياهم وانا اتحدث فقط لمن سيدخل عليك بإقرار هكذا مقترح وتصعيد الموضوع ووضعه كنوع من الشروط للتعاون مع الحكومة، فإن رضخت الحكومة نحن نستجوبها اذا وافقت على قانون من هذا النوع واذا قبلت بالموافقة على قانون بلي الذراع، نعم هناك مواد من القانون قد وافقنا عليها ولا استطيع ان أعارض نفسي بل تقدمنا بها، ولكن حديثي عن المواد الرئيسية الذي تضيع القانون بكبره، اذا كانت هناك محاسبة من هالصوب نحن لدينا أيضا محاسبة من صوبنا. وقال: كافي تضييع للبلد انت ملف المزورين منت قادر تحله، المساومات على حساب الوطن مرفوضة وعلى النواب الوطنيين التحرك وترك خلافاتهم الجانبية، هذا موضوع حساس يجب ان نقف له سدا منيعا وصد اي محاولة لتشويه مكونات هذا المجتمع اكثر مما هو مشوه الآن للاسف. واضاف الفضل: هذا موقفي كي تكون الأمور واضحة، لم استطع التصريح سابقا حتى اتأكد بأنني هل كنت مشاركا فيه والا لا، ومن ثم سأذهب للجنة التشريعية واسألهم كيف لم تتم الإشارة لعدم الدستورية في بعض المواد، وكيف خرج هذا القانون دستوري لو ألغيت منه بعض المواد لكان دستوريا وتم التصويت عليه، ولكن دس السم بالعسل هذا تخصص بعض النواب، حيث اخرجنا قانون الديبلوماسيين الذي تنتهي أعمالهم بالاحتفاظ بجوازاتهم الديبلوماسية يأتون بعض النواب ويدسون النواب حتى يأخذون الجوازات الخاصة فيأتي القانون بالقاعة فيه ديبلوماسي ونواب اكيد يرجع كيف اشرع لنفسي، ولماذا التخريب الذي يحصل داخل اللجان؟ دس المواد مع بعض حتى افسد قانونا بالكامل، هذا القانون كان يعالج مشاكل فئة كبيرة، وانه من الواضح ان هناك من يريد ابقاء مشكلة حتى يتكسب عليها طوال الوقت ولا يريد لها ان تحل.
وردا على سؤال عن اسباب عدم كشف الجهاز المركزي عن الأشخاص المزورين من البدون، قال الفضل: القانون في مواده لا يشترط ذلك، انما مادته الاولى تثبت لكل من يدعي انه بدون فهو بدون ولا تشترط فيها فحص اي جهة، تنص على انه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بغير محددي الجنسية كلا من لا يحمل جنسية اي دولة ويتواجد على ارض الكويت ولا تعترف بمواطنته اي دولة من الدول بموجب قوانينها وتعتبر اقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط ان يكون الفرع مولودا او مقيما بالكويت وبعتمد هذا المصطلح دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات الرسمية التابعة لها، لذلك لا يوجد هناك فلتر بالموضوع.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الدمخي: ما أثير من لغط حول «حقوق البدون» بسبب سوء فهم القانون

د.عادل الدمخي
لمشاهدة الفيديو

فند النائب د.عادل الدمخي ما أثير من لغط حول ما يخص الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية بسبب سوء فهم البعض لهذا القانون.
وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «قيل إن هذا القانون هو قانون النائب عسكر العنزي والذي يقول هذا الكلام لم يفهم الموضوع بالكامل».
وأوضح أن هناك عددا من القوانين جاءت وقدمت من جانب عدد من النواب، منها قانون قدم في شأن الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية من النائب د.محمد الحويلة، وقانون آخر مقدم من النائب عسكر العنزي وآخر من محمد هايف وآخر مقدم من قبل النواب عدنان عبدالصمد ود.خليل عبدالله وأحمد الفضل ود.عودة الرويعي وصفاء الهاشم وآخر من ماجد المطيري.
وأضاف أن هناك قانونا آخر في شأن السماح الطلبة من غير محددي الجنسية بالتعليم الحكومي مقدم من النواب محمد هايف وثامر الظفيري وماجد المطيري ود.حمود الخضير وعبدالله فهاد.
وأكد أنها عدة قوانين وليست قانون واحد، موضحا أنه عندما تأتي عدة اقتراحات بقوانين إلى المجلس يحولها رئيس المجلس إلى اللجان المختصة فهو قانون لا ينسب الى أحد النواب دون غيره
وأشار إلى أن اللجنة المختصة تأتي بهذه القوانين وتجمعها وتوائم منها والمختلف تنظر فيه ثم تراسل الجهات الحكومية وهذا ما فعلناه في لجنة حقوق الإنسان ووصلتنا الردود الحكومية من وزارات الداخلية والتربية والعدل ومن جهات أخرى.
وأضاف وبناء على تلك الردود التي وصلت جلسنا كلجنة مع أصحاب الاختصاص ومن بينهم الأستاذ بجامعة الكويت د.غانم النجار المختص بالحقوق الإنسانية وبعد النظر في الاقتراحات النيابية وردود الحكومة ومشاورة المختصين كان اصدار هذا القانون. وأشار إلى أن القانون المدرج على جدول أعمال مجلس الأمة غير مرتبط بأحد الأعضاء بل هو قانون وتقرير للجنة حقوق الانسان يوائم بين كل المقترحات والردود الحكومية.
ولفت إلى أنه قيل عن هذا القانون انه من السهل ذهاب الشخص الى الجهة الحكومية او الجهاز المختص والادعاء أنه غير محدد الجنسية واثبات أنه كذلك، مؤكدا أنه لا يوجد في القانون شيء من هذا على الإطلاق.
وأشار إلى أن القانون يقول «إن كل من لا يحمل جنسية أي دولة ويتواجد على أرض الكويت ولا تعترف بمواطنته أي دولة من الدول بموجب قوانينها».
وأكد أن الأجهزة المختصة هي التي تثبت من يحمل جنسية أي دولة سواء مقيم على الكويت ولا تعترف بمواطنته دولة من الدول.
وشدد على أن هذا التعريف معترف به في الأمم المتحدة أن غير محدد الجنسية هو ذلك الشخص الذي لا يحمل الجنسية ولم تثبت له جنسية ولا تعترف بمواطنته دولة من الدول ومقيم في هذه الدولة وذلك ينطبق على غير محددي الجنسية المقيمين على أرض الكويت لأجيال متعاقبة.
وأضاف أن إقامة الأصول تعتبر مكملة لإقامة الفروع فما يسري على الآباء من غير محددي الجنسية ينطبق على الأجيال المتعاقبة بشرط ان يكون الفرع مقيما أو مولودا في الكويت.
وقال إن القانون واضح ويقول «يتولى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون حصر أسماء غير محددي الجنسية المخاطبين بأحكامه». وبين أن الحصر يقصد به حصرهم من الهيئة العامة للمعلومات المدنية ومن اللجنة العليا للجنسية ومن مكتب الشهيد ومن الجهاز المركزي نفسه ويقوم كذلك بتسجيل من لم يتم تسجيله في هذه الجهات.
وأكد أنه ليس من حق أي أحد الادعاء أنه من غير محدد الجنسية لأنه لابد له أن يثبت ذلك عن طريق الأوراق والمستندات التي تثبت إقامته في هذه الدولة. وأشار إلى أنه وفقا لهذا القانون فإن غير محدد الجنسية يمنح بطاقة مدنية صالحة لمدة 5 سنوات وتجدد.
وبين أن الحقوق المدنية لتلك الفئة تشمل منحهم إقامة دائمة في الكويت ومنح علاج ودواء ورعاية صحية للمعاقين منهم إضافة إلى الدراسة في المدارس والتعليم العالي وفقا للنظم والقواعد المعمول بها وقواعد القبول بها شهادات الميلاد والوفاة ورخص القيادة وجوازات السفر وجواز العمل بالقطاعين الحكومي والخاص ومعاملتهم معاملة مواطني دول مجلس التعاون في تأسيس الشركات وغيرها وصرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة وأي حقوق مالية حسب الأنظمة المرئية وتحرير عقود زواج والطلاق والأحوال الشخصية واثباتات أخرى وجواز تملك عقار واحد لغرض السكن الخاص. وأشار إلى أن الضوابط والقواعد يتم وضعها من قبل لائحة داخلية لهذا القانون يضعها وزير الداخلية تصدر بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية خلال 3 أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
وأكد أن تلك الإجراءات لا تهدد الهوية الوطنية والهدف هو إنصاف الفئة التي تعيش بيننا منذ 50 و60 سنة والتي تأذت وتريد شيئا واضحا وملموسا أمامها ولا يمكن التغافل عن حقوقهم المدنية والاجتماعية.